

GOV/INF/2021/47

15 كانون الأول/ديسمبر 2021

مجلس المحافظين

عربي
الأصل: الإنكليزية

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي فقط

التحقّق والرصد في جمهورية إيران الإسلامية على ضوء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231 (2015)

تقرير من المدير العام

1- يتناول هذا التقرير المقدّم من المدير العام إلى مجلس المحافظين وبموازاة ذلك إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (مجلس الأمن)، تنفيذ جمهورية إيران الإسلامية (إيران) لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة. وهو يقدّم معلوماتٍ محدّثةً عن التطورات المتعلقة بمعدات الرصد والمراقبة التابعة للوكالة في إيران وعن قضايا الضمانات الأخرى منذ التقارير الفصلية السابقة للمدير العام.¹

2- وكما هو متفق عليه في البيان المشترك المؤرخ 12 أيلول/سبتمبر، 2021² عقد المدير العام اجتماعات في طهران في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 مع نائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، معالي السيد محمد إسلامي، ومع وزير خارجية إيران، معالي السيد حسين أمير عبد اللهيان. وذكر المدير العام في بيانه أمام مجلس المحافظين في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بأن تلك المحادثات لم تكن حاسمة.³

¹ الوثيقتان GOV/2021/51 و GOV/2021/52.

² المرفق بالوثيقة GOV/INF/2021/42.

³ الكلمة الاستهلالية للمدير العام للوكالة أمام مجلس المحافظين

3- وبعد مزيد من المشاورات البناءة بين المدير العام ونائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية في 15 كانون الأول/ديسمبر 2021، اتفق على ما يلي:

- ستواصل الوكالة وإيران العمل على قضايا الضمانات العالقة المتبقية بهدف تسويتها. ولتحقيق ذلك، ستجري إيران والوكالة سلسلة من عمليات تبادل المعلومات والتقييمات، بما في ذلك من خلال تنظيم اجتماعات الخبراء.
- وستتيح الوكالة لإيران عينة من كاميرا ومعلومات تقنية ذات صلة من أجل تحليلها من قبل مسؤوليها الأمنيين والقضائيين المعنيين، بحضور مفتشي الوكالة، في 19 كانون الثاني/ديسمبر 2021.
- وستركب الوكالة الكاميرات لاستبدال تلك التي أزيلت من ورشة كارج وتنفيذ الأنشطة التقنية الأخرى ذات الصلة قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر 2021 في تاريخ تتفق عليه الوكالة وإيران.

4- وسيواصل المدير العام تقديم التقارير في هذا الشأن حسب الاقتضاء.